

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٧٠

بشأن الموافقة على الفقرة (د) من البند ٢ من الكتاب المتبادل في لندن بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢١ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا لتعديل اتفاق القرض الموقع بينهما في ١٩٦٢/٨/٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الأمة ؛

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على الفقرة (د) من البند ٢ من الكتاب المتبادل في لندن بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢١ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا لتعديل اتفاق القرض الموقع بينهما في ١٩٦٢/٨/٨ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر بمراسلة الجمهورية في ٩ رجب سنة ١٣٩٠ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

الفقرة (د) من البند ٢ من الكتاب المتبادل في لندن بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢١ بين حكومتى الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا لتعديل اتفاق القرض الموقع بينهما في ١٩٦٢/٨/٨

البند ٢ :

فقرة (د) :

"مبلغ يساوى قيمة الفوائد على مبالغ الأصل وبالفوائد المحددة في الفقرات (أ، ب، ج) الواردة عليه من هذا البند محسوبة على أساس يومى بمعدل ٧٪ من تاريخ استحقاق هذه الاصول والفوائد حتى ١٩٧٠/٦/٣٠"

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على اقرار الجمهورى رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٧٠ الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٩/١٠ بالموافقة على الفقرة "د" من البند ٢ من الكتاب المتبادل في لندن بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢١ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا لتعديل اتفاق القرض الموقع بينهما في ١٩٦٢/٨/٨ ؛

قرر :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية الفقرة "د" من البند ٢ من الكتاب المتبادل في لندن بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢١ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا لتعديل اتفاق القرض الموقع بينهما في ١٩٦٢/٨/٨ ويصلى بها اعتبارا من ١٩٦٩/٣/٢١

محمود رياض

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٧٦ لسنة ١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى ما عرضه السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل وفد الجمهورية العربية المتحدة لحضور اجتماعات اللجنة الثلاثية لمشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة التى تنعقد بالقاهرة برئاسة السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية وعضوية كل من :

السيد الدكتور محمد حافظ غانم ، وزير التربية والتعليم .

» / محمد عبد السلام الزيات ، وزير الدولة لشئون مجلس الشعب .

» الدكتور محمد فتح الله الخطيب ، وزير الشئون الاجتماعية .

» / محمد كمال الدين خليل ، سفيرا الجمهورية العربية المتحدة لدى حكومة

جمهورية السودان الديمقراطية

وعلى المذكرة المعروضة من السيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
في ١٤ يولييه سنة ١٩٧١ :

قرار :

مادة ١ - تشكل لجنة على الوجه الآتي :

السيد الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، وزير الدولة لشئون
مجلس الوزراء رئيسا
السيد الحارس العام
السيد وكيل وزارة الخزانة لشئون الضرائب
السيد المستشار القانوني لرئيس الوزراء
السيد مستشار قسم الرأي لوزارة الداخلية
ممثل عن الإصلاح الزراعي

مادة ٢ - تخصص اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بالآتي :

- فحص الحالات التي لازالت خاضعة لتدابير الحراسة حتى الآن ،
وعرض نتيجة الفحص على السيد رئيس الجمهورية تمهيدا لتصفية الحراسة
المفروضة على هذه الحالات .

- فحص حالات الخاضعين لتدابير الحراسة بطريق التبعية على
هدى أحكام القرار الجمهوري رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار
الجمهوري رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ ، وعرض نتيجة الفحص على السيد رئيس
الجمهورية لإصدار قراراته بشأنها .

- فحص حالات الأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة مع اعتبار أراضيم
مبيعة للإصلاح الزراعي ، وعرض نتيجة الفحص على السيد رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٣٩١ (١٦ يولييه سنة ١٩٧١)

محمود فوزي

رياسة الجمهورية

استدراك

نشر في العدد رقم ٢ من الجريدة الرسمية الصادرة في ١٨ يناير سنة ١٩٧٠
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠ بشأن تعيين
بعض المهندسين في وظائف من الدرجة الأولى بالهيئة العامة للجاري
والصرف الصحي .

وقد تضمن القرار تعيين :

السيد / محمود عبد المنعم حفي

وصحة الاسم :

السيد / محمد عبد المنعم حفي

السيد / عبد الحكيم ممدوح جيه ، سفير الجمهورية العربية المتحدة ، لدى
حكومة الجمهورية العربية السورية .

السيد / محمد جمال الدين شعير ، سفير الجمهورية العربية المتحدة لدى حكومة
الجمهورية العربية الليبية .

مادة ٢ - يضم إلى الوفد بصفة مستشارين كل من :

السيد / أحمد عثمان خليل ، السفير ومدير الادارة القانونية بوزارة الخارجية .

« محمود صدق مراد ، رئيس مجلس إدارة البنك العنقاري المصري .

« الدكتور سليمان محمد سليمان الطهاوي ، الاستاذ بكلية الحقوق جامعة
عين شمس .

السيد الدكتور عز الدين محمد فوده ، استاذ مساعد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

السيد الدكتور أحمد عبد الوهاب الغندور ، استاذ مساعد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

السيد الدكتور إبراهيم فهمي إبراهيم شحاته ، استاذ مساعد كلية الحقوق
جامعة عين شمس .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٩١ (٢١ يولييه سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٧١

تشكيل لجنة لفحص حالات الحراسات التي لازالت قائمة

حتى الآن تمهيدا لتصفيتها

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن
الدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال
وممتلكات بعض الأشخاص ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة
الشعب ؛

وعلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين
والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ؛